إصلاح أم ثورة جديدة؟

لم تكن ثورة 25 يناير 2011 مجرد غضبة كبرى، رغم أنها بدأت كذلك عندما دُعى إلى مظاهرة فى ذلك اليوم من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. فكان نظام حسنى مبارك قد وصل إلى أبعد مدى فى القهر والظلم والفساد، واستهان رأسه بكل معارضيه وسخر منهم قائلا «خليهم يتسلوا» بعد التزوير الشامل الذى حدث فى الانتخابات البرلمانية التى أُجريت فى نهاية العام 2010.

ولكنها لم تكن فى الوقت نفسه نقطة تحول كبرى، لأن الملايين التى شاركت فيها، ووضعتها فى تاريخ الثورات الشعبية الواسعة النطاق، انفضت فور إسقاط حسنى مبارك، وقبل أن يحدث أى تغيير فى بنية نظامه. فظل هذا النظام قائما واستطاع أن يعيد إنتاج نفسه على مدى عام ونصف العام فى ظل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد، ثم صار مستعداً لتحويل ولائه إلى الرئيس الجديد وجماعة «الإخوان المسلمون» وحزبهما.

وفى غياب تغيير جوهرى على طريق تحقيق أهداف الثورة، وفى ظل التدهور الاقتصادى المتزايد، استمرت الاحتجاجات وتوسعت. غير أن استمرارها قد لا ينضج الظروف الموضوعية لإكمال الثورة المحتجز تطورها والممنوعة من تحقيق أهدافها فى المدى القصير. ومع ذلك يصعب استبعاد هذا الاحتمال، رغم أن المجتمع صار منهكاً على نحو

يحول دون إمكان تقدير مدى قدرته على الحشد المنظم مرة أخرى، خصوصاً فى غياب تنظيم «الإخوان المسلمون» الذى كان له دور مهم فى تحقيق هذا الحشد خلال ثورة 25 يناير، رغم أنه لم يكن له حضور فى إطلاقها.

ويُثار هنا سؤال مهم، يتجاوز إمكان تحقيق حشد كبير بدون مشاركة تنظيم «الإخوان» إلى موقف هذا التنظيم فى حالة توسع الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية وتناميها على نحو ينذر بحالة ثورية. فهل يستخدم الرئيس التنظيم الذى ينتمى إليه فى مواجهة الشعب الذى كان هذا التنظيم جزءاً منه، وضد أصحاب الحقوق التى كان يدافع عنها حتى أشهر مضت، وكيف يكون المشهد إذا نضجت الظروف الموضوعية لإكمال الثورة فى هذه الحالة، وهل يؤثر ذلك فى تماسك الجسم «الإخوانى» الذى يُفترض أن يحدث تغير تدريجى فى داخله من جراء الانتقال من المعارضة إلى السلطة ومن المحنة إلى بداية التمكين فى ضوء قاعدة أساسية من قواعد العلم الاجتماعى تفيد أن الجماعات البشرية- أى جماعات- تتماسك حين تكون تحت الضغط والتهديد وتسترخى عندما تخرج من دائرة الخطر وتدب الخلافات فى داخلها فى حالة توزيع غنائم بشكل أو بآخر.

وهذه، وغيرها كثير، أسئلة يثيرها وضع مصر القلق بُعيد المائة يوم الأولى للرئيس الجديد محمد مرسى. فالطرق التى يبدو أن مصر تقف فى مفترقها وعرة كلها ولكن بدرجات مختلفة وأشكال متباينة، لأن الطريق الوحيد الآمن إلى المستقبل وهو الإصلاح الحقيقى الذى يحقق أهداف الثورة «مرفوع من الخدمة».

وقد عبر كاتب السطور عن هذا المعنى فى لقاء عقده محمد مرسى عقب ظهور نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. ضم ذلك اللقاء، الذى عُقد

فى فندق «كمبنسكى» وسط القاهرة نحو 20 من الشخصيات السياسية. واقترح كاتب السطور أن يعلن مرسى استعداده لبناء شراكة وطنية واسعة عبر خطوة عملية، وليس فقط من خلال خطابه الانتخابى، وهى الالتزام ببرنامج مستمد من برامج مرشحى الثورة فى الانتخابات الرئاسية (أبوالفتوح وحمدين صباحى وهشام البسطويسى وخالد على وأبوالعز الحريرى). وتضمن الاقتراح أن ينتهى اللقاء إلى تشكيل فريق عمل يعكف على استخلاص القواسم المشتركة فى هذه البرامج بشأن القضايا الملحة والعاجلة وإعداد برنامج تعمل بمقتضاه حكومة مرسى الأولى ويتم اختيار رئيسها ووزرائها وفريقه الرئاسى على أساس هذا البرنامج.

وكان الهدف من ذلك الاقتراح، الذى تجاهله مرسى رغم تكرار الدعوة إليه، هو التوجه نحو الطريق الوحيد الذى يقود إلى تحقيق أهداف ثورة 25 يناير وتحرير مصر من الأغلال التى تكبلها انطلاقا من واقع التركة الثقيلة الموروثة عبر عقود من الخراب، والتى لا يستطيع أحد أن يحملها منفرداً. وهذا هو ما ثبت فى أيام مرسى المائة الأولى، وسيتأكد بعدها إذا استمر التحايل بشأن الشراكة الوطنية.

ولذلك سيظل هذا الطريق- طريق الكتلة التاريخية التى تحقق شراكة حقيقية وليست شكلية- هو وحده الذى يقود إصلاحات يصبح تجديد الثورة هو البديل إذا لم تتحقق.